تأثير السياسة المالية والنقدية على القروض البنكية تحليل منهج الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري

الأستاذ/ عقبة نصيرة(*)

ملخص

هذه الدراسة محاولة لتحليل منهج الإصلاحات البنكية من ثلاث زوايا رئيسية، ندرس من خلالها خصائص المحيط البنكي بعد التعديل الهيكلي وأهمية الخوصصة كدافع لتحرر النظام النقدي للبنوك من قيود الخزينة العمومية والتوجه نحو اعتماد أساليب السوق، لتغطية نفقات الاستثمار المنتج، ويعالج المحور الثاني وضعية السياسة النقدية في الجزائر بعد التعديلات الهيكلية المعتمدة، بناء على اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وإبراز توجهات البنك المركزي نحو تغيير أساليب التمويل، وتفعيل أدواره الرئيسية للتحكم في العرض النقدي والحفاظ على توازنات السيولة المالية، كما يبيّن المحور الثالث خصائص الوضعية المالية للبنوك بعد مراجعة ميزانياتها والآفاق المرتقبة على نمو الاستثمارات المنتجة بعد هذا التحوّل الجديد.

Résumé.

Cet article, tente d'analyser, les réformes du système bancaire Algérien après le PAS, et les accords avec Le FMI, et ce, à travers, trois approches, la première, concerne l'environnement des banques, et l'impact éventuel de la privatisation dans le processus de la libéralisation, la deuxième, c'est la politique de l'équilibre monétaire suite aux interventions de la banque d'Algérie, et en fin celle approchant la situation du financement des investissements productifs ainsi que ses perspectives.

(*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

مقدمـــــة

يعتبر الانتقال إلى اقتصاد السوق عاملا حاسما لتغيير أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك عن طريق إحداث تعديلات جذرية في الإطار القانوني والتشريعي والتأسيسي للأنظمة القائمة، وفق معايير تستند على الانفتاح نحو التجارة الخارجية والتحرر الاقتصادي وبروز نظام جديد ينشأ على الازدواجية بين القطاع العام والخاص، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، ويتطلب هذا الانتقال وضع قطاع مصرفي حديث، يتعامل على أسس جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي الجزائر متابعة وتحليل السياسة النقدية والمالية جديرة بالدراسة في هذه المرحلة، لفهم مدى استطاعة البنوك الجزائرية للتكيف مع نمط الإصلاح الاقتصادي الحديث نظراً للخصائص التي ظلت تميزها خلال فترة طويلة من الزمن، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تداخل صلاحيات إدارة التمويل في الجهاز البنكي مع متطلبات المرحلة الانتقالية والتي تنحصر أساسا في تعبئة الادخار الوطني.
- كيفية إدارة البنوك للموارد النقدية باستقلالية تامة، بمعزل عن توجهات السلطة المركزية للقضاء على سلبيات النظام المصرفي، والبحث عن آليات جديدة لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج لرفع معدلات الاستثمار والمحافظة على الاستقرار النقدي، و تدعيم أصول المنافسة الحقيقية بين البنوك والبحث عن مجالات لتمويل أنشطة اقتصادية ذات مردودية.
- إنشاء سوق رؤوس الأموال تعمل وفق قواعد السوق، والتحكم في توجيه الموارد طويلة الأجل، وهو ما يوافق مرحلة تطهير المحيط المالي، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي بناء على قواعد أكثر ديناميكية للإستجابة للتحوّلات السريعة في الموارد النقدية.

أولاً: خصائص المحيط البنكي بعد التعديل الهيكلي

يتبين من دراسة الوضعية المالية للبنوك الجزائرية بعد تطهير المحافظ المالية، والتي تمت على مراحل متعاقبة، بإشراك الخزينة العمومية على نطاق واسع، والتي تحصلت من خلالها البنوك العمومية على فائض في السيولة يقدر بـ: ٢٥٠ مليون دج سنة ١٩٩٨، إلا أنه ما يلاحظ على هيكل ميزانية التمويل، هو سيطرة القروض الموجهة للقطاع العمومي لا تزال الميزة الرئيسية داخل النظام المصرفي، والذي تم بناء على قرارات إدارية عليا، دون أن تكون للبنوك العمومية حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات العمومية (Med Benhalima, 1994, P.24.) إلا في نطاق ضيق، وهذه الطريقة تجعل من البنك حساسا للتغيرات والأخطار المتعلقة بمنح القروض نتيجة تقلبات سعر الفائدة ومعدلات التضخم وأسعار الصرف.

دون أن يعفي البنك، هذه الإجراءات من التقيّد بشروط السلامة النقدية التي يفرضها البنك المركزي، والتي يمكن أن تتعارض مع أهدافه الاقتصادية خاصة في الأجل القصير.

وقبل دراسة أثر برنامج التعديل الهيكلي على مستوى أداء البنوك العمومية، تجدر الإشارة إلى أن القطاع العام لا يزال يستحوذ على أكبر النسب من القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد (انظر إلى الشكل أدناه)، بالرغم من حصوله على الاستقلالية الاقتصادية، مما أضعف قدرتها على تغطية القروض متوسطة أو طويلة الأجل لتمويل دورة الاستثمار، وهي تعاني من نقص احتياجات السيولة نتيجة تباطؤ سياسة تعبئة الموارد الادخارية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١) : وزن القروض الممنوحة للقطاع العام من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد

الوحدة: مليون دج.

السنوات	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
قروض للقطـــاع العام	٦٣٢,٦٤٨	٦٠١,٩٧٠	٧٦٠,٦١٩	٧٠١,٨	٧٤٠,٣	٧١٥,٨	٧٩١,٤	٨٥٩,٣
قروض للقطاع الخاص	١٠٨,٥٥٦	١٢٨,٨٥٦	١٧٣,٨٨٦	٢١٩,٧	٣٣٧,٩	٥٥١,٠	٥٨٨,٥	٦٧٥,٤
المجمـــوع	٧٤١,٢٠٤	٧٣٠,٨٢٦	٩٣٤,٥٠٥	٧١١,٠٥١	٩٩٣,٧	١٠٧٨,٤	١٢٦٧,١	١٣٨٠,٢

المصدر: تم إعداده بناء على معطيات جدول لوضعية بنوك الودائع في :

Media Bank, (Périodique Edité par la Banque d'Algérie), N°52, Février Mars, 2005.

الشكل رقم (١) يبين سيطرة القروض الموجهة للقطاع العام من إجمالي القروض الممنوحة.

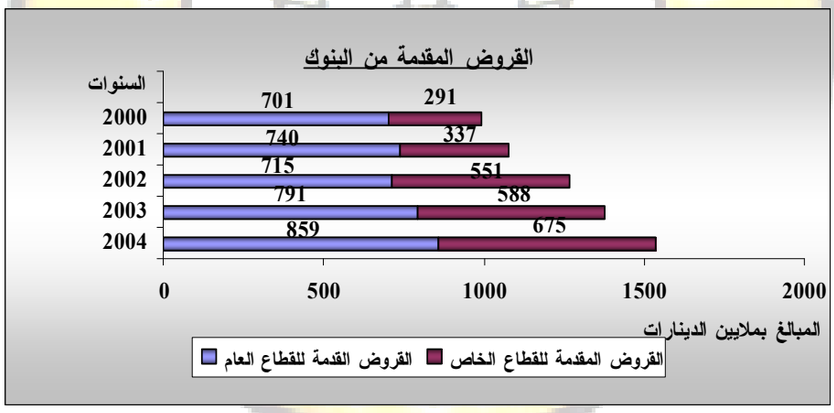

١. أهمية الخوصصة في القطاع البنكي

إذا كان المحيط الاقتصادي الجزائري، لا يسمح دائما بوضع الشروط المشجعة على خلق المبادرة الخاصة بالمستثمرين في القطاع البنكي، سواء كانوا محليين أو أجانب لإنشاء بنوك خاصة، ومهما كانت الدوافع لتطوير قطاع الأعمال،

ودفع البنوك العمومية لتكون أكثر تنافسية، خاصة بعد تسهيل إجراءات الانفتاح الاقتصادي وإنشاء السوق النقدية، فإن ذلك يرجع إلى غياب تنفيذ إجراءات فعالة تندرج ضمن سياسة صارمة للإصلاحات الاقتصادية تشمل إعادة تنظيم وتأهيل الاقتصاد العمومي، وخلق مؤسسات قادرة على تغطية جميع الأنشطة الإنتاجية المتاحة، وتحديث أنظمة الرقابة والإدارة والرقابة في القطاع المالي، مما يساهم في التأثير على عوامل الثقة التي تربط الجهاز بنوك - مؤسسات، وإشراك الخزينة العمومية في معالجة الخسائر البنكية نتيجة الكشوفات المالية السالبة والتي بلغت أرقاما قياسية، وذلك باستخدام موارد إعادة الجدولة، أين وصلت سنة ١٩٩٩ ما يقارب ١٦٨مليار دج(*).

بالرغم من تنفيذ إجراءات الخوصصة سنة ١٩٩٥، وبعد صدور القانون المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال المتعلقة بمؤسسات القطاع العام، فإن الدلائل الأولية، تشير إلى أن الإصلاحات لم تقدم بعد النتائج الإيجابية المنتظرة** لأن الأهداف كانت متداخلة ولم تحدد صلاحيات الهيئات المالية منذ البداية.

فبدلا من إحداث إصلاحات أساسية داخل الجهاز المصرفي، ليتزامن مع الإصلاحات المتبعة في النسيج الصناعي كما حدث لدى العديد من الدول الصناعية، قامت الدولة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بداية الثمانينيات، دون أن تساعدها على رفع قدراتها الإنتاجية، وتأهيلها لاستيعاب النمو في الاستثمار المحقق، تمهيدا للدخول في المنافسة وإنعاش العرض، إلا أن هذا التحول في الأولويات استوجب وضع مسار للإصلاحات بطريقة غامضة لتطوير اقتصاد كان موجها نحو السوق الداخلية.

وهذا يؤكد بأن إعادة الهيكلة البنكية مازالت تعتبر النقطة السوداء في مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بالرغم من كونها تعد نقطة انطلاق لارجعة فيها، لأنها جاءت متأخرة، ويعدّ برنامج إعادة الهيكلة الصناعية غير فعّال باعتباره لم يكن متزامنا بإعادة هيكلة حقيقية للقطاع المصرفي، وكان بالإمكان تجاوز هذه

المرحلة بأقل التكاليف، وتحقيق نتائج مشجعة على مستوى الادخار الوطني ورفع معدل نمو الصادرات، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مستوى أداء المؤسسات الوطنية، ويسهل من إعادة انتشارها.

٢. عوائق تطبيق برنامج الخوصصة:

تعد عملية التحرير التدريجي للاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود العراقيل التي لا تزال قائمة عند أداء الوظائف الاقتصادية، والعقبات التي تطرحها ثقل الإجراءات الإدارية من طرف البنوك العمومية فإن قانون النقد والقرض سمح بإنشاء تركيبة جديدة من البنوك الخاصة، والتي تم إنشاؤها بعد تردد كبير ساد الأوساط الاقتصادية والسلطات العمومية في الجزائر، فالخوصصة من دون شك تعد أحد أهم الخيارات الاقتصادية التي تعطي دفعة قوية في سير الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت مطلع الثمانينات، بالرغم من وجود عراقيل كبيرة أعاقت تنفيذها، خاصة وأن العملية تنطوي على العديد من الأخطار الاجتماعية فضلا عن كون الاحتكار المعلن من طرف الدولة على البنوك العمومية لا يمكن التفريط فيه بسهولة لفائدة القطاع الخاص.

لقد انطلقت عملية الخوصصة بصورة محتشمة سنة١٩٩٧، يسودها التخوف والغموض من عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى الخاص، وما يصاحبها من إجراءات رفع رأس المال، أو طرح أسهم للاكتتاب، وهي مسائل بقيت عالقة لحد الآن، باعتبار أن النظام لا يزال في نظر بعض الخبراء ضمن قائمة الأنظمة البنكية الأقل نجاعة في العالم (نورالدين بوكروح Liberté Economie Mai2001, P.4).

ويمكن رصد عدة اختلالات هيكلية مسجلة لدى البنوك التي تخضع للمراقبة الحكومية، سواء من حيث الفجوات المالية التي نتجت عن عدم استيفاء أدنى شروط العمل المصرفي، أو من حيث كيفية تعبئة الموارد الادخارية أو طرق منح القروض، وذلك بعد دراسة أولية تمت بين سنتي ١٩٩٢-١٩٩٣، في إطار توجه الدولة نحو تطهير وإعادة تأهيل البنوك العمومية(٥)، وقد خلصت الدراسة إلى

ضرورة وضع خطة لإعادة التأهيل ترتكز على إعادة الهيكلة تمهيدا للشروع في خوصصة جزئية، وترتكز على:

- فتح جزء من رأس مال البنوك العمومية على القطاع الخاص،
- احترام الشروط الدنيا لقواعد الحيطة والحذر من أجل تحسين الآداء،
- تصفية جميع المستحقات المعدومة، أو المشكوك في تحصيلها من محافظ البنوك وعلى الدولة أن تتكفل بتطهيرها،
- الالتزام بالشفافية التامة عند فتح الأظرف الخاصة بفتح رأس المال الجزئي أو الكلي للبنوك، وإظهار جميع الحسابات المتعلقة فالموازنات المالية والمحاسبية وإظهار الحقوق غير الفعالة تمهيدا لإجراءات فتحها في المستقبل.

نظريا فإن إنشاء فروع للبنوك الأجنبية في السوق الجزائرية، يعتبر عاملا مشجعا على تطور أساليب التمويل التقليدية، تطوير أنظمة الدفع، تسويق الخدمات المصرفية، هذا الحضور يعكس قدرة أداء الاقتصاد الجزائري، إذا توفر شرطين:

١. وضوح الأهداف والرؤية السياسية التي تعكس نوايا الحكومة حول عملية الخوصصة والإصلاحات بشكل عام.

٢. إعادة هيكلة القطاع البنكي الجزائري، والتي تفتح مجالا أوسع للمساهمة في الاستثمار وتأهيله للتكيف مع قواعد السوق، ورفع قدرته التنافسية، ومقدرته الائتمانية.

وعلى النظام المصرفي الذي تسيطر عليه بنوك الودائع العمومية، والتي تراقب ٩٥٪ من ودائع الأفراد والمؤسسات، وعليه أن يتحرر من الإجراءات المعقدة التي يفرضها نمط التسيير الإداري خاصة عند تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإجراءات التسديد التي تعمل وفق القواعد الاحترازية، خاصة عند معالجة ملفات القروض.

غير أنه يلاحظ من خلال تتبع مراحل إعادة الهيكلة التي نفذتها الدولة، أن هناك عدة مشاكل لازالت تعيق هذه العملية وتشمل اختصارا العوامل التالية:

- عدم وضوح نوايا الدولة، ونقص الخبرة الكافية لإدارة مثل هذه العمليات، خاصة وأن عملية إعادة التقييم لازالت تسند إلى المكاتب الدولية لمراجعتها.
- ضيق الجدول الزمني لإنهاء الفصل في عملية التقييم (لمدة خمس سنوات، انطلقت من١٩٩٢إلى١٩٩٧)، إضافة إلى عدم توفر المعلومات وتقدير البيانات الإحصائية،
- الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، المرافقة لهذه العملية.

وعلى هذا الأساس، فإن خوصصة البنوك ليست مبرمجة في الفترة الحالية، بعد تسجيل غياب الإعلان الرسمي عن تنفيذ إجراءاتها (Ali Mamouni, 2001,P3) ، وتبقى عملية الحقن المالي مستمرة لتتحمل أعباء تسييرها خزينة الدولة، وبقائها دون تأثير خاصة بعد ارتفاع حدة المنافسة التي شرعت في تنفيذها البنوك الخاصة سواء كانت الأجنبية أو المحلية، والتي تحولت نحو الترويج لمنتجاتها المالية، واستعدادها للدخول بقوة في السوق النقدية، وإشراكها للعديد من المنتجات المالية الحديثة، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين غير المصرفيين (كما هو شأن المؤسسة العربية للمصرف ABC).

وإتباع الإجراءات المرنة في التمويل باستخدام المعايير الدولية في التسويق والإدارة، واعتماد أساليب حديثة في التمويل (leasing) والقروض المصغرة سريعة العائد والأقل خطرا على الحوافظ البنكية، وهنا بدأت تشهد السيطرة الحكومية على إدارة الائتمان نوعا من المصاعب.

إن المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية، على مستوى من الوعي بالمخاطر المتعلقة بالسوق الجزائرية، سواء فيما يتعلق بالتحفيزات الاستثمارية، أو بالوضعية المالية والنقدية التي تمر بها الدولة خلال المرحلة الانتقالية، وقد قامت بإنشاء فروع

لها وذلك في حدود المساهمة الجزئية أو الكلية في رأس مال هذه البنوك، وأبدت استعدادا للتكيف مع القوانين الجديدة للخوصصة، إلا أن الإجراءات المتباطئة للحكومة في التعجيل بالالتزام بهذه القواعد حالت دون تطور نشاط السوق المالية Cheib Cherif, (2002,P.7) وتداول القيم المنقولة في الجزائر والتي تم إنشاؤها سنة ١٩٩٨، لإدارة عمليات محدودة جدا لا تملك حاليا القدرة على تجميع الادخار الكافي، وجذب المستثمرين المحليين والأجانب، مما دفع بأغلب البنوك الأجنبية إلى تحويل نشاطها نحو تمويل التجارة الخارجية، بدلا من الاستثمار الذي لازال مركزا على قطاعات محددة، ولمعالجة هذه المسألة، سارعت السلطات النقدية، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير، جاءت في شكل برنامج موسع لتنسيق الإصلاحات بين وحدات القطاع البنكي تمهيدا لضمان دخول رؤوس الأموال الأجنبية وفق عقود الشراكة.

معايير لجنة بازل لترجيح المخاطر البنكية.

لجأت السلطات النقدية إلى عرض شروط تنظيمية لضمان استقرار هياكل التمويل داخل النظام، أين يشرف البنك المركزي على القيام برقابة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية، بالحد الأول من قواعد الحيطة والحذر بناء على دراسات معمقة لمختلف النشطات التي تقوم بها المؤسسات المدينة، وتحليل أرصدتها المالية، على أن يتم توزيع الأخطار حول عدد كبير من العملاء في القطاعات النشطة.

تحليل مؤشرات السلامة المصرفية:

يعتبر التحليل الدقيق لبنود ميزانيات البنوك أو عناصر الإيرادات والنفقات، أحد المؤشرات الهامة لتوقع حدوث الأزمة المصرفية وتبيّن متى تكون المخاطر متزايدة، كما يمكن أن تتوفر هذه البيانات لدى كل مؤسسة بنكية تظهر بناء على تطور النسب المستخرجة من قوائمها المالية من دورة لأخرى، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢): تطور بعض المؤشرات النقدية في الجزائر.

السنـــوات	2005	2004	2003	2002	2001	2000
المتاحات النقدية M1	2423	2172	1630	1416	1238	1048
الكتلة النقدية M2	4147	3756	3354	2902	2474	2023
الناتج الداخلي الخام	7478	6127	5264	4546	4261	4123
قروض للإقتصاد	1778	1535	1380	1267	1078	994
إجمالي الودائع	2944	2704	2443	2127	1790	1442
قـروض للاقتصـاد علـى النـاتج الداخلي الخام	24	25	26	28	25	24
المتاحـات النقديـة علـى الكتلـة النقدية% (M2/M1) en	58	58	49	49	50	52

Sources : CNES, Banque d'Algérie, 2005 (unité : Milliard de DA)

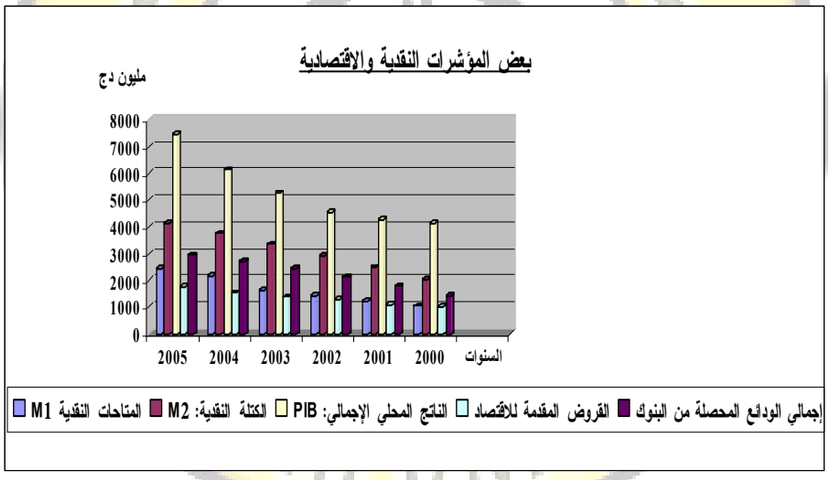

ولتحديد أوجه المقارنة بين القروض المقدمة للاقتصاد ونسبتها إلى إجمالي الودائع، يمكن وضع حلول مقترحة لرفع القيود على التمويل البنكي في الجزائر نوجزها فيما يلي:

١. اعتبار قرار المديونية المصرفية قراراً مالياً قابلاً للتفاوض.

٢. وضع برنامج للمتابعة يعدّه البنك المركزي.

٣ . إعادة النظر في مخطط التمويل القائم : وذلك اعتمادا على الإجراءات التالية :

- وضع حد لعدم تلاؤم القروض، فقد تم الكشف عن قروض غير مبررة وغير مسموح بها ، تبينها الحسابات الجارية للبنوك في وضعية مدينة دائما ، إضافة إلى غياب كلي لملف القروض المصرح بها وتجاوز القروض المقدمة للدولة للسقف المحدد به من قبل السلطات النقدية ؛

- تغيير أسلوب التمويل القائم، وتحديد أهداف جديدة للقرض، فقد كان أسلوب السحب على المكشوف يمثل الشكل الوحيد للقرض المباشر والذي يتميز باستمرار استخدامه بطريقة مبالغ فيها دون أن تتحدد الرقابة الكافية عليه ؛

- لمواجهة الآثار السلبية التي ميزت الأسلوب التقليدي للتمويل، على البنوك الأولية أن تتحلى بالصرامة عند معالجة ملف القروض، خاصة في حالة عدم احترام المؤسسات لآجال التسديد وأن تعمل على تجديد ملفات القروض بعد التخلص النهائي من القروض المعدومة.

ويمكن تلخيص أهم نقاط الترجيح المعتمدة لدى بنك الجزائر، موضّحة في الجدول التالي درجة استجابة البنوك لآليات التمويل وفق قواعد السوق :

جدول رقم (٣) : يبين تدخلات بنك الجزائر لتنفيذ الإجراءات الاحترازية.

الأنواع الرئيسية لمبادئ التقدير	طرق وأساليب استخدام هذه المعايير حسب تقديراللجنة الدولية.
تحضير وإعداد المخططات المصرفية	متواجدة داخل الهياكل القاعدية للأسواق والؤسسات العمومية ؛ في بعض القوانين واللوائح التنظيمية ؛ الحلول التي تضعها الدولة في بعض قطاعاتها البنكية.
التنظيمات والقواعد الاحترازية	٩ من ١٠من هذه الإجراءات لم يتم استخدامها كليا ، فالسلطات النقدية لازالت تقوم بمجهودات للخروج بتنظيمات خاصة ببنوكها ، غير أنها تحتاج إلى إنهاء استخدام جميع القواعد ، وتتلقى السلطة النقدية دعما من هيئات المالية الدولية.

طرق متعلقة بالتقدير	الجزائر لم تنه بعد معايير المخاطرة في هذا الصنف من التدابير، ومع ذلك فهي تقود خطوات مشجعة في هذا المجال لتحقق نسب الدنيا والعليا للمخاطرة، وهي بصدد أن تخضع لبرنامج المساعدة التقنية من صندوق النقد الدولي في سبيل تحقيقها.
مبادئ متعلقة بنظم إدارة المعلومات	التقرير السنوي لبنك الجزائر، بدأ يشهد بعض التطور في تسهيل الحصول على المعلومات داخل النظام بصفة دورية، بعد توسيع دائرة التعامل مع الشركاء الأجانب، فهو يقدم معلومات ضرورية بشأن نتائج العمليات المصرفية للبنوك أولاً بأول عندما تطلب اللجنة تشخيص وضعية البنك.

Source: Report On The Observance Of Standards And Codes), Algeria, IN: www.imf.org, external/index.htm

٣. البرنامج الجديد لمراجعة ميزانيات البنوك:

تعد مسألة إصلاح النظام البنكي وأساليب تمويل الاقتصاد، إحدى المعادلات الصعبة في قوانين الإصلاحات الاقتصادية، والتي أثارت جدلا واسعا بين المتعاملين الاقتصاديين خلال سنوات ١٩٩١ـ١٩٩٧، بعد أن تم تطهير القطاع العمومي المستقطب الأول للقروض المصرفية بنسبة تتجاوز ٥١,١٪ من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد لسنة ٢٠٠٠، على الرغم من إعادة رسملتها من طرف الخزينة العمومية، لازالت البنوك تعاني من أزمات السيولة المصرفية حتى بعد إعادة هيكلتها، دون أن تملك سياسة واضحة في تطوير أنظمتها المعلوماتية والأتمتة النقدية، في ظل غياب كلي للمنتجات المالية الحديثة (Chrestian d'Alayer, 2002,P.92)، والتي تعمل على تسهيل انتقال الموارد المالية بين الأفراد والمؤسسات بحرية مقيدة بشروط المخاطرة البنكية.

ولوضع برنامج يتكفل بمراجعة ميزانيات بنوك الودائع، قامت الخزينة العمومية بعد سنة ١٩٩٧م بتحديد معايير محاسبية تتقيد بها ميزانيات البنوك، وذلك بتحديث شبكة القروض التقليدية وإعداد تشكيلة موسعة للقروض، بعد إتباع واتخاذ كل التدابير اللازمة قبل منح الائتمان.

وعلى هذا الأساس تم إنشاء مؤسستين ماليتين على غرار إنشاء صندوق لضمان الأسواق العمومية سنة ١٩٩٩ ، كما تم إنشاء كل من :

١. مؤسسة إعادة التمويل التعاقدي:

والتي تهدف إلى طرح موارد مالية آجلة، تسمح أكثر باستخدام التمويل عن طريق نظام خاص بإعادة التمويل يتم تنفيذه من طرف البنوك بوساطة من البنك المركزي، وذلك بهدف تشجيع منح القروض التي يعاد تمويلها من طرف بنك الجزائر، شرط أن يتم التسديد خلال الثلاث سنوات الأولى من إبرام عقد القرض، وعن طريق هذه المؤسسة يمكن تحديد آجال التسديد ، لأن هذه الأخيرة تقوم بإرساء قاعدة إعادة التمويل على قاعدة القروض المالية، مما يشجع على ضمان التمويل طويل الأجل للاستثمارات ويساهم في تطوير السوق المالية (Abdelhamid. K, 1997 , P.27).

٢. مؤسسة ضمان القروض العقارية:

وهي مؤسسة مالية تسمح بضمان متابعة القروض الممنوحة للمستفيدين، والموجهة أساساً للتمويل عن طريق القروض السكنية، بهدف رفع الضغط على الدولة ومعالجة أزمة قطاع السكن.

٣. الصنـــدوق الوطنـــي للتجهيز:

تم إنشـاؤه سـنة ١٩٩٩ ، يهـدف إلى تسـهيل إجـراءات تنفيـذ المشـاريع الاستثمارية، ويقوم بضمان التمويل والمتابعة، وإجراءات التنفيذ .

وهنا يمكن تصور كيفية إعداد الحكومة لبرنامج المراجعة البنكية، يقوم على تطهير الميزانيات بناء على ما يلي :

- يجب تدعيم الدراسات والتحاليل المعتمدة، للمشاريع التي يجب أن يتقيد بها البنك وفقا لآجال محددة وشفافية في المعلومات المعلن عنها ؛
- خلق لجنة للمتابعة تضم عدداً من المتعاملين الاقتصاديين ومسئولي البنوك، لتحليل أرصدة وميزانيات البنوك، تمهيدا للانتقال نحو تطبيق قواعد السوق ؛

- تسوية الضمانات المفروضة، في إطار منح القروض المتعلقة بالاستثمارات المنتجة في أقرب الآجال؛

- وضع شبكة موحدة لإدارة المعلومات البنكية، يتم من خلالها تسوية جميع المدفوعات والمقبوضات البنكية، وإدارة أرصدتها وجميع عمليات الإقراض، بشفافية تامة وبين مختلف الميزانيات البنكية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الدولة سعت إلى إعادة تأهيل البنوك بدلا من خوصصتها، كما يمكنها أن تبقى مسيطرة على هيكلة رأس مال البنوك حتى إذا قررت عملية الخوصصة، لتضمن بذلك للبنوك هامشا من استقرار الوضعية النقدية الظرفية (ارتفاع سعر الفائدة المدينة، أو تقلبات سعر الصرف)، أو حمايتها من سوء إدارة مواردها المالية، وذلك بعد إتباع الخطوات التالية:

- تدعيم مخططات التحركات المؤسساتية، وتغيير هياكلها وذلك بهدف تحسين فعالية البنوك العمومية.

- تنويع مصادر المنتجات المالية الجديدة لتستجيب ومتطلبات السوق.

- تطوير مستوى كفاءة الموارد البشرية المستخدمة في الحقل البنكي.

- تكييف الوسائل وطرق تأطير المؤسسات المالية المتواجدة حالياً (من حيث التأطير وإعادة الرسملة).

ثانيا: وضعية السياسة النقدية الظرفية:

تعتبر الإجراءات التنظيمية المحددة في قانون النقد والقرض مرجعا أساسيا لإثبات قدرة البنك المركزي على تنفيذ أساليب الرقابة عند تأطير القروض الممنوحة للاقتصاد باستقلالية تامة عن مراكز اتخاذ القرارات ,Patrick Artus Juillet 1997, P.32، والتي كانت تفرض بقرار من الوزارة الوصية.

ويقضي القرار، باستخدام الأدوات المباشرة بهدف توجيه الائتمان نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية، كما يمكنه استخدام الوسائل غير المباشرة للحفاظ على التوازنات النقدية، وتشديد الرقابة على الآثار التي يمكن أن تحدثها القيود

التضخمية، أو بهدف معالجة أوجه الاختلالات النقدية الناشئة عن نقص الأموال المعروضة للاقتراض من جهة، والحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف وحدات النظام والتي أدت إلى تشوهات شديدة مرتبطة بتوزيع الموارد المالية من جهة أخرى وبهدف تجاوز هذه النقائص شرع البنك المركزي في سلسلة من الإجراءات لتفعيل أدوات الانفتاح الاقتصادي لمختلف الوحدات المالية تهدف أساسا إلى (Abdoun Rabah, 1998) :

- تسهيل إجراءات التحويل وتعميق الانفتاح المالي للبنوك الوطنية بعد استبعاد أثر الاختلالات الهيكلية الخارجية.
- تنسيق العمليات النقدية مع عمليات الصرف وتدعيم وسائل تطور سوق الصرف بين البنوك تنشيط عوامل تطوير السوق النقدية بالاعتماد على الوسائل غير المباشرة في تسيير النقد ،
- توزيع القروض بطريقة متكافئة للتحكم في العرض النقدي والتخفيف من طلبات التمويل،
- البحث عن استقرار السياسة النقدية عن طريق الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وأسعار الفائدة، وفرض احتياطي قانوني للبنوك الوطنية بهدف تقليل المخاطر.

وفيما يلي عرض أهم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية بعد سنة١٩٩٤م :

١. الوسائل المباشرة:

سمح برنامج الإصلاح النقدي الذي يتّبعه البنك المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إلى إحداث تغيير نوعي في أدوات الرقابة المباشرة على استخدام القروض الموجهة للقطاع المصرفي.

بهدف التحكم في أدوات الرقابة المباشرة على القروض، الموجهة للقطاع المصرفي والتحكم في طلبات إعادة التمويل، والتي ارتفعت بمجرد ارتفاع الاستحقاقات المالية للبنوك تجاه المؤسسات العمومية بعد التطهير المالي، وتحديد مجال توسع الإقراض الموجه للاقتصاد بهدف التخفيف من الآثار التضخمية.

قرّر بنك الجزائر، بموجب الاتفاقيات الجديدة مع صندوق النقد الدولي اعتماد سياسة تحديد سقف إجمالي يطلق على الاحتياطيات الداخلية للقطاع المصرفي، بهدف التأثير على البنوك للاحتفاظ بها على شكل ودائع، دون تجاوز البنك للسقف المحدد له (Lounis Ahcène, 1996, P.161).

كما يمكن لهذه السياسة الجديدة أن تخفض من قدرة البنوك على خلق النقود الائتمانية بحيث تتوقف كل زيادة في حجم القروض، التي يسمح بها لكل بنك على حجم الودائع التي يرصدها خلال الفترة السابقة، هذه الإجراءات تؤدي إلى:

- التخفيض في السيولة الزائدة لدى البنك.
- تجنب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الناتجة عن إصدار النقود مقابل إنتاج حقيقي في السوق.

وبالفعل، ساهمت هذه الإجراءات في ضبط وتيرة التوسع النقدي إلى غاية سنة ١٩٩٧ ليستوعب بذلك الاقتصاد السيولة الزائدة المرتفعة في السنوات السابقة، وتسجل بذلك حركة النقد تباطؤا مشجعا على الاستقرار النقدي، ومقيدا لمعدلات التضخم.

فقد شهد معدل سيولة الاقتصاد (هي نسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي) انخفاضاً من ٤٩٪ في ديسمبر١٩٩٣ إلى٣٧٪ نهاية سنة ١٩٩٧، فانخفضت بذلك معدلات التضخم، من ٣٩٪سنة١٩٩٤ لتصل إلى ٢١٪نهاية سنة١٩٩٥، وتواصل بذلك سلسلة من التخفيضات لتستقر في حدود دنيا لا تتجاوز ٦٪ بعد سنة١٩٩٧، ساعدت هذه الأوضاع على تسهيل إجراءات التحرر المالي لمخرجات النظام المصرفي، بعد التعديلات التي طرأت على قيمة العملة والتي

انخفضت بنسبة ٥٠٪ في بداية تطبيق البرنامج، وهو ما يعد مؤشرا ايجابيا على الاقتصاد الجزائري الذي عرف انتعاشا حقيقيا في الإنتاج بالرغم من تشديد القيود النقدية التي تفرضها مؤسسة الإصدار، إلا أن البرنامج كان يسعى إلى توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية بعد توقيف عملية التسيير الكمي للنقد.

٢. الوسائل غير المباشرة:

بهدف تنظيم السيولة المصرفية، وفتح حسابات رؤوس الأموال، وتحديد نسب الملاءة البنكية وسقف إعادة التمويل، والتي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها باستخدام أدوات نقدية تعتمد على السوق، وإلى إطار تنظيمي متحرّر، وفي هذا الاتجاه سعى بنك الجزائر إلى تنفيذ إجراءات واسعة للتقليل من المخاطر المالية المحتملة، من خلال الاعتماد على أدوات غير مباشرة للتحكم في تحديد أسعار الفائدة السوقية، وأذونات الخزينة التي تتحدد بدورها من خلال نظام المزادات وسعر الخصم، مما يساهم في التأثير القوي على أسعار الودائع وتكلفة الائتمان(صالح م. نصولي، ديسمبر ١٩٩٨، ص٢٦)، وتنظيم الاحتياطيات المصرفية والتوسع الائتماني.

ثالثاً: معالجة مخاطر نمو السوق النقدية:

ابتداء من سنة ١٩٩٨، وفي إطار مواصلة برنامج الإصلاحات المالية، تم تقييد السياسة النقدية بهدف التحكم في وتيرة التضخم، وقد ساعد على تنفيذ هذه الإجراءات النتائج الايجابية للوضعية المالية بعد تسجيل انخفاض في عجز الموازنة العامة للدولة بأكثر من ٤ درجات مئوية مقارنة بسنة ١٩٩٤ و٣ درجات مئوية سنة ١٩٩٥، نتيجة ظهور فوائض مالية حققها ميزان المدفوعات الجارية.

حيث ارتفعت الإيرادات المسجلة لدى الخزينة العمومية بنسبة ٥ر٣١٪ سنة ١٩٩٧ مقارنة بسنة ١٩٩٦، لتستخرج بذلك رصيدا بقيمة ٤ر١٣٢ مليار دج (بعد استبعاد التسديدات الموضوعة في شكل سندات في رأس المال الموجه للتطهير

المالي)، كما ساعد تحسن أسعار النفط سنة١٩٩٦ (أين بلغت في المتوسط ٢٠ دولار للبرميل) من رفع نسبة نمو الإيرادات البترولية إلى ١٥ر٤٪ لسنة ١٩٩٧م.

هذه المؤشرات الجيدة ساهمت في انتعاش النشاط الاقتصادي، ودعمت من جهود التصحيح المتبعة في ضبط عوامل استقرار الاقتصاد الكلي، كما سمحت الإعفاءات من الديون الخارجية التي منحت في الفترة الممتدة بين ١٩٩٤-١٩٩٧ إلى تحسين الوضعية المالية للجزائر بشكل عام تجاه العالم الخارجي، فارتفع احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر من ١ر٥مليار دولار سنة١٩٩٣ إلى ٨مليار دولار سنة ١٩٩٧، كل هذه الميزات كان لها الأثر الايجابي على تحسن واستقرار الأوضاع النقدية، بعد تدخل البنك المركزي في تحسين السوق النقدية، والتي تطورت بعد استحداث وسائل جديدة للرقابة النقدية التي تستند إلى حماية السوق من المخاطر النقدية (Mourad Aït Ouarab, 1997)، التي تنشأ عند مخالفة البنوك لقواعد السلامة المصرفية أو عدم التقييد بالقواعد الاحترازية، وفيما يلي عرض مختصر للأوضاع المسجلة في السوق النقدية لدى بنك الجزائر:

- تباطؤ مستمر في التوسع النقدي المسجل في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧).
- استيعاب الاقتصاد للسيولة النقدية المفرطة المسجلة خلال الفترة السابقة.
- انخفاض نسبة السيولة الإضافية للنقد (نسبة M2 إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي).
- تخفيض قيمة العملة بأكثر من ٥٠٪ بداية سنة١٩٩٤ ساهم في انتعاش الإنتاج الحقيقي المقدر بالقيم الحقيقية للأسعار خلال سنة١٩٩٥، بالرغم من تشديد الأوضاع النقدية.
- بدأ الائتمان يتوجه إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية.

إلا أن هذه الأوضاع كانت تحمل مخاطر قوية على السوق النقدية الجزائرية نتيجة ارتفاع الضغوط المفروضة على التداول النقدي داخل السوق ما بين البنوك هذا من جهة وصعوبة تحكم بنك الجزائر في الآثار السلبية الناجمة عن تخفيض قيمة

العملة وتعويض خسائر الصرف، والتي أثرت على سياسة البنوك عند تمويل الاستثمار سواء الموجه للقطاع العام أو الخاص، وهذا بعد انسحاب الخزينة العمومية من التمويل من جهة أخرى.

إن غياب السوق المالية لتداول رؤوس الأموال، سواء منها الطويلة أو المتوسطة أو القصيرة الأجل، لاستيعاب مخرجات السوق النقدية، خاصة بعد تصفية المؤسسات العمومية في ظل برنامج الخوصصة الذي شرعت فيه الجزائر ابتداء من سنة١٩٩٥، الأمر الذي يساعد على تنظيم أساليب التمويل داخل الجهاز المصرفي، ويساهم في ترقية الادخار المالي والذي بقي دون المستويات المطلوبة إلى غاية سنة١٩٩٨.

وعلى هذا الأساس، لجأ بنك الجزائر إلى تقليل المخاطر الناشئة عن السوق النقدية، من خلال إجراء تعديلات هامة على سعر الصرف (Djoudi Karim,1998)، وتنظيم آليات التمويل وفق قواعد تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الخسائر المحتملة الناتجة عن تخفيض قيمة العملة.

١. خصائص الوضعية المالية الظرفية (١٩٩٧-٢٠٠٥)

يمكن إبراز أهم الخصائص التي ميزت الوضعية المالية بعد تنفيذ إجراءات الانفتاح الاقتصادي، بناءً على المستويات التالية:

١,١. على المستوى المؤسساتي: ويتميز بالخصائص التالية:

١. متابعة البنك المركزي لأهداف الاستقرار الاقتصاد الكلي، عن طريق اتباع سياسة حذرة في منح القروض (Mohammed Ben Halima, 1994, P21) وإعادة الخصم، والتي تأثرت بوجود ضوابط تقييدية على سياسة الميزانية بعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي أدت إلى انخفاض الإنفاق العام لسنة ١٩٩٨ مما سمح بتخفيض معدلات التضخم لأربع سنوات على التوالي، ومواصلة الاحتفاظ باستقرار معدلات الفائدة المدينة ومعدلات إعادة الخصم، والتي تراوحت بين ٥ر٩٪ في فبراير ١٩٩٨ و٥ر٨٪ سجلت في سبتمبر ١٩٩٩، (لمزيد من التفصيل يرجى زيارة موقع:

www.Memberes.lycos.fr/mfdgep/fic/a14.htm)

إن انخفاض هذه المعدلات مع بقائها مدينة لأسباب هيكلية مرتبطة بعدم سيولة السوق فيما بين البنوك، يساهم أيضا في تخفيض معدلات الفائدة المدينة التي تطبقها البنوك، وهي سابقة سجلت لأول مرة منذ ١٠ سنوات، والتي حدثت بدون تأثيرات خارجية المنشأ بسبب غياب بدائل أخرى لدى البنوك.

وقد ساهم انخفاض الودائع البنكية نتيجة تفاقم الصعوبات المالية للمؤسسات العمومية بالرغم من استنفاذ جميع اجراءات إعادة الهيكلة واتفاقات إعادة الشراء التي قامت بها الخزينة العمومية، مما أثر سلبا على سيولة البنوك ودعاها إلى اللجوء إلى رفع طلبات إعادة الخصم الآلي نتيجة تأثرها بالقروض قصيرة الأجل الممنوحة للمؤسسات، هذا التوجه أدى إلى تخفيض تكاليف إعادة التمويل للبنوك، وساهمت في معدلات الفائدة المدينة مما يدفع إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار، بالرغم من تسجيل عودة تصاعدية لمعدلات التضخم وصلت إلى٤٪ لتنخفض بعدها إلى ٢ر٣٪ مع نهاية جوان ٢٠٠٢م.

٢. يمثل برنامج منح التراخيص للاستشارة المالية بعد إنشاء عشرات المؤسسات المالية والبنكية سواء الأجنبية منها أو الخاصة، والمعدّ من طرف مجلس النقد والقرض، لا يمكن الحكم على مدى فعالية هذه المؤسسات لأنها تعدّ تجربة حديثة في الجزائر، إلا أنها ستسعى من دون شك إلى تعديل الوضعية المالية، وخاصة في مجال تنويع وتوسيع الخدمات المصرفية انطلقت العملية سنة ١٩٩٨، وبعد إنشائها سيستفيد النظام المصرفي من عاملين أساسيين:

أولاً: يستفيد من الكشف عن ثقل الإجراءات الحاصلة على مستوى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، الذي لا يزال مشلولا بسبب تراكم الأرصدة المالية السالبة للمؤسسات العمومية، بالرغم من استكمال شروط التطهير المالي المتبعة منذ سنة ١٩٩٤م.

ثانيا : ستساعد إجراءات التحرير المالي والمنافسة بين البنوك، على إعادة تنظيم هياكل البنوك وتنوع وظائفها والارتقاء بمستوى كفاءتها وفقا للمعايير العالمية، عن طريق تنويع وسائل الدفع، ومصادر تعبئة الادخار المحلي.

٣ . متابعة الخزينة العمومية لسياسة الانسحاب من تمويل البنوك وتطهير المؤسسات العمومية حتى سنة ١٩٩٧ ، وذلك انطلاقا من موارد الميزانية العمومية والتي سمحت برفع الموارد المالية للبنوك العمومية، والمؤسسات المالية خلال فترة التعديل الهيكلي، ستساعد على تحسين سيولة السوق النقدية، أي تؤدي إلى تخفيض معدلات الفوائد ويمكن لرفع درجة الارتباط في الجهاز بنوك ـ مؤسسات من تسهيل مهمة الخزينة العمومية في الانسحاب من نشاط التمويل وفقا لهذا الإجراء .

٤ . إن إعادة تفعيل دور السوق المالية، وإنشاء سوق للقيم المنقولة تسند ادارتها الى شركة تسيير القيم المنقولة، وترفع من مستوى العرض النقدي، واستقطاب حجم هام من المدخرات الفردية والعمومية عن طريق تداول تسيير الحوافظ المالية والأوراق التجارية من قبل مؤسسات متخصصة وأن لا يقتصر التداول على عدد محدود من الأوراق المالية، خاصة بعد انشاء فروع ومكاتب تمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، على غرار شركات التأمين الأجنبية.

٥ . بعد مضي قرابة ١٠ سنوات على إصدار قانون النقد والقرض جاء الأمر رقم «٠١/٠١» الصادر في ٢٧ فبراير ٢٠٠١ المعدل والمتمم لبعض أحكام مواد القانون «٩٠/١٠» والذي يتعلق بشكل عام بقوانين إدارة ومراقبة بنك الجزائر.

ومع الهزة الكبيرة التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري جراء ما عرف بقضية بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري جاء التنظيم رقم «٠٣/٠٢» المؤرخ في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ والمتضمن كيفية الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، كما عرف قانون النقد والقرض تعديلا آخر بموجب الأمر رقم «١١/٠٣» المؤرخ في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣ والذي يتعلق بصفة أساسية بتنظيم بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض حيث إن ما يمكن قراءته من خلال هذه القوانين هو لجوء السلطات إلى فرض

إجراءات أكثر صرامة على البنوك والتأكيد على سلطة البنك المركزي من خلال وضع مساحة أكبر لتدخل الدولة في المنظومة المصرفية. أما آخر القوانين الصادرة في المجال المصرفي فهي(الجريدة الرسمية، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤):

القانون رقم «٠٤/٠١» الصادر في ٤ مارس ٢٠٠٤ والذي يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

القانون رقم «٠٤/٠٢» الصادر في ٤ مارس ٢٠٠٤، الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي والذي يتراوح عموما بين ٠٪ و ١٥٪ كحد أقصى.

القانون رقم «٠٤/٠٣» الصادر في ٤ مارس ٢٠٠٤، ويخص هذا القانون نظام ضمان الودائع المصرفية، والذي تقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى «شركة ضمان الودائع» ويهدف إلى تعويض المودعين في حال عدم إمكان الحصول على ودائعهم من بنوكهم ويكون ذلك بالعملة الوطنية فقط.

٢,١. على مستوى تعبئة الادخار: ما يمكن تمييزه خلال هذه الفترة الممتدة الى غاية سنة ٢٠٠٣، أن الوضعية المالية للبنوك قد تأثرت بالمستويات المنخفضة للادخار غير الموازني (Ghernaout, 1998,P3)، تبعا لسيطرة الحقوق السائلة (نتيجة ارتفاع المتاحات النقدية والودائع الفورية) المطروحة من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة بالرغم من التوجه العام نحو الانخفاض.

إلا أن التطور التدريجي لمستويات الادخار غير الميزاني، والذي تسبب في إحداثه الوسائل المتاحة من طرف البنوك يعكس التطور النسبي لوسائل الدفع والتحصيل، والمتبعة بوسائل تقييد الواردات المندرجة ضمن السياسة التنموية.

تعد الودائع المجمعة لدى البنوك، التي تم استخدامها لتغطية الثغرات المالية التي أحدثتها القروض المعدومة وضعف قدرة تسديد للمؤسسات العمومية، يضاف إلى ذلك عدم مقدرة البنوك على وضع معايير التعديلات متعلقة بكيفية تحديد القروض

غير الفعالة كانت السبب الرئيسي في الإخلال بقواعد إعادة هيكلة الاقتصاد وتنفيذ إجراءات الخوصصة المتعلقة بالبنوك .

إن انخفاض العرض في رؤوس الأموال الممنوحة في شكل قروض من طرف المؤسسات المالية غير المصرفية، خاصة منها صناديق التأمين والتعاونيات، وذلك بسبب تأثير الانحرافات التي ترفع من حدتها القيود والصعوبات المالية للمؤسسات العمومية، وإخفاء معايير الاشتراكات التي تسببها تداخل الوظائف بين هذه المؤسسات وتفاقم نتائج تسريح العمال والبطالة الإرادية، وإجراءات التقاعد المسبق.

٢. جهود تمويل الاستثمارات المنتجة:

تعتبر مؤشرات الاستقرار في الوضعية المالية عاملا محفزا للنمو الاقتصادي من الناحية النظرية، إلا أنه ليس بالضرورة أن تتحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات الاستثمار، بالتأكيد هناك علاقة طردية بين المعدلين، غير أن التجربة الجزائرية خلال فترة السبعينيات، أثبتت بأن هذه العلاقة ليست دائما خطية وليست دائما مستقرة، ذلك أن معدلات الاستثمار المحققة خلال تلك الفترة كانت تتجاوز ٤٥٪، بينما بلغت معدلات النمو الحقيقية في المتوسط والمتعلقة بالإنتاج ٧٪ كل سنة، الأمر الذي ساهم في إحداث معدل قوي في الاستثمار، نتيجة تعبئة الادخار الوطني في تلك الفترة.

وذلك من خلال الموارد المالية الأجنبية التي تراكمت نتيجة ارتفاع المديونية الخارجية، ولم يكن بسبب الادخار المحلي، وقد ساعد في ذلك التدفقات التي حصلت في معدلات الاستثمار وتزامنها مع المحيط المتقلب للأسواق البترولية والمالية الدولية، مما ساهم في عرقلة الاستثمارات الموجهة لجميع القطاعات.

أما بعد تنفيذ إجراءات الانفتاح الاقتصادية، واستخدام البنوك لتشكيلة واسعة من القروض بعد تحسن أسعار الفوائد المدينة وتسجيلها لمعدلات منخفضة،

وباعتبارها مؤسسة عمومية مستقلة تحاول التركيز على الأنشطة الاستثمارية المنتجة سريعة العائد .

غير أن الإجراءات الإدارية في التمويل حالت دون تغطية نسبة كبيرة من الاستثمارات العمومية.

ويكمن السبب في تعقّد الإجراءات، هو توفر عناصر الكفاية الحدية لرأس المال فالبنوك لا تقبل الالتزام بهذا النوع من المشاريع الاستثمارية، إلا تلك المسجلة ضمن إطار مشروع الحكومة.

وعلى هذا الأساس، فإن البنوك لا تقبل الالتزام بالتمويل دون أن يتوفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي للمشروع والذي يتراوح بين ٣٠-٥٠٪ والقدرة على تغطية تكلفة الاستثمار وذلك حسب طبيعة النشاط، هنا تظهر أهمية وضع الاجراءات اللازمة لتغطية الاستثمارات وهنا يجب طرح السؤال الذي يعرض ما إذا كان النظام المالي في الجزائر قادرا على التكيف مع التطورات المتسارعة في معالجة المحيط الاستثماري، والذي يتميز بازدواجية النشاط سواء للقطاع العام أو الخاص محليا كان أم أجنبيا؟

وبذلك يمكن تقييم حدود النظام المصرفي من خلال حجم نشاطاته تجاه المؤسسات العمومية ودراسة الأخطار المتعلقة بكيفية استخدام النظم الاحترازية خاصة تلك التي تتحكم في حجم القروض الممنوحة للمستفيدين ومدى فعاليتها ، أو تلك التي تتعلق بطبيعة الاستثمارات التي يتم تمويلها .

إن الواقع الاقتصادي، لبعض الدول التي تمر بمرحلة انتقال، تشير إلى أن أغلب القطاعات التي شهدت نموا متسارعا تم تمويلها من طرف مؤسسات متخصصة، تقوم بتعبئة مواردها المالية انطلاقا من مصادر ادخارية طويلة الأجل، بعد طرح تشكيلة واسعة من المنتجات المالية في السوق النقدية، وتشكل أسواق رؤوس الأموال في الأجل الطويل عاملا حاسما للتخفيف من حدة الضغوطات المالية التي تعترض التمويل البنكي، وقد أثبتت الدراسات التي أجريت بين سنوات ١٩٨٦-١٩٩٣ أن

معدل الاستثمار Ahmed Ben Bitour, 1998, p.93-94 ينخفض بشدة، بالرغم من ارتفاع حصة الاستثمارات المنتجة التي بلغت ٣/٤ من الاستثمارات الإجمالية، وكان المعامل الحدي لرأس المال الذي يقيس درجة فعالية الاستثمارات يقترب من ٣٠ درجة سنة ١٩٨٦، ليصل إلى ٥٠ درجة خلال التسعينيات، ولتفسير هذه النتائج، يتبيّن بأن الجزائر قامت بتنفيذ سياسة موازنية صارمة، مكنتها من تحقيق فوائض معتبرة، غير أن تشكيلة القطاعات الاقتصادية تميزت بضعف هياكلها الإنتاجية وعدم قدرتها على المنافسة، ونتيجة ارتفاع المديونية الخارجية، لم تسمح لها قوانين التصدير من رفع حجم الصادرات خارج المحروقات من الوصول إلى المستويات المطلوبة (٢ مليار دولار لسنة ٢٠٠٥).

وقد تركزت الآثار السلبية على ضعف مردود الاستثمار الوطني، نتيجة تراجع مستويات نمو القطاع الصناعي بعد إعادة الهيكلة، ليصل إلى معدل ٠,٥٪، نتيجة أسلوب التسيير الذي يفتقد للمهارات التنظيمية، كما أن غياب الإجراءات والحوافز الجمركية، شكلت خطرا على مستويات التصدير في ظل انعدام شروط المنافسة في السوق الداخلية، حتى أن الامتيازات التكنولوجية غير مكيفة داخل فروع الإنتاج وليست مؤهلة لرفع القدرات الإنتاجية، بينما لم تمثل القيمة المضافة المنتجة مباشرة من طرف القطاع العمومي سوى ٢٧,٥٪من إجمالي القيمة المضافة المحققة سنة ٢٠٠٤ ، مما أحدث سوء استخدام الموارد المالية وصعوبة التكيف مع النظم الإدارية الحديثة، أخطارا على قاعدة الإنتاج في القطاع العمومي بشكل عام، هذا التهرب من تحمل المخاطرة يطرح مشكلة الضعف الكبير في تقييم المخاطرة وهشاشة الأسلوب المتبع في مجال تحليل الأداء والفعالية، حيث تعتمد البنوك في اتخاذ قراراتها التمويلية على أساس الضمانات المقدمة ضمنيا من طرف الدولة لصالح مؤسساتها العمومية، أو تلجأ إلى فرض ضمانات عينية مكلفة على المستمرين الخواص، وهذا عوض تحكيم العناصر الموضوعية المتعلقة بتحمل المخاطرة بما في ذلك وضع المؤسسة «المستثمر» وجدوى المشروع هذا فضلا عن نقص عمليات المتابعة والتسيير

للقروض الممنوحة والسياسة غير الملائمة في تخصيص المؤونات التي تشكل عنصرا هاما في مجال الأمن والضمان .

بينما تحسن مردود القطاع الفلاحي ليصل معدل النمو السنوي إلى ٢٪، وبلغت إجراءات التحرير المطبقة على قطاع الأشغال العمومية والتعمير مرحلة متقدمة ليصل معدل النمو فيها إلى ٥ر٢٪ بينما سجل قطاع المحروقات أعلى نسبة من بين كافة القطاعات العمومية الأخرى، ليصل إلى ٩٪ سنة ٢٠٠٥ .

الخاتمـــــة

بهدف تكييف البنوك مع المحيط الاقتصادي الذي يعتمد على المنافسة غير المقيدة، يجب على السلطات النقدية من تفعيل إجراءات الاستقلالية لضمان التوازن المالي للبنوك، ودفع الموارد الادخارية بمعزل عن أساليب الرقابة التي تفرضها الدولة بإحدى أشكال التدخل، ولإنهاء المرحلة الانتقالية على السلطات العمومية القيام بالعمليات التالية:

١. تطهير المحافظ المالية للبنوك، فبعد تحسن مداخيل الخزينة العمومية في الفترة الأخيرة (١٩٩٩)، عليها أن تسارع إلى تغطية العجز في السيولة داخل الجهاز المصرفي، وإعادة رسملة موارد البنوك بهدف إنعاش مستويات العرض النقدي، وتوجيهها تحت تأثير قوى السوق والحفاظ على أدوارها في تفعيل الوساطة المالية، دون أن يكون التدخل مباشرا لمؤسسة الإصدار إلا في حدود التحكم في مخرجات السياسة النقدية العامة للدولة وتوجهاتها المالية.

٢. إن ارتفاع معامل سيولة الاقتصاد نتيجة التوسع النقدي، يساهم في التخفيف من أعباء المديونية الداخلية للمؤسسات غير أنه يعجّل من إحداث الضغوط التضخمية التي يصعب التحكم فيها بالنظر إلى حساسية التراكمات النقدية إلى عوامل المديونية الخارجية، وصعوبة امتصاص الفوائض النقدية من الجهاز المصرفي تبعا لضعف مؤهلات الملاءة البنكية.

٣. تعد المرحلة النهائية لمعالجة الكشوفات البنكية للمؤسسات التي عرفت عجزا هيكليا وماليا إحدى أبرز الوسائل المستخدمة للانتقال إلى اقتصاد السوق وفقا لمعايير المردودية المالية وتعالج مسألة الكشوفات البنكية الوضعية المالية للمؤسسات، تبعا لحجم نشاطها ومواردها النقدية المتاحة وقدرتها على التسديد، وما يستنتج من خلال هذه المرحلة، هو ضعف تشكيلة الحقوق البنكية غير الفعالة من إجمالي القروض ابتداء من سنة ١٩٩٠ فارتفعت بذلك المخاطر المترتبة على زيادة طلبات التمويل لدى بنك الجزائر، وتحملت الدولة بين سنتي ١٩٩٢ـ١٩٩٣،

عبئا كبيرا من أجل تنفيذ إجراءات التطهير المالي، وما يلاحظ أن الضعف السائد في نوعية الحقوق المالية التي تحتويها محافظ البنوك، وتزامنها مع ندرة السيولة اللازمة لتسييرها نتيجة توطين العمليات المصرفية، وسوء استخدام مفهوم الوساطة المالية في الجزائر واقتصارها على أنشطة محدودة، واتخذت الدولة مسئولية المسارعة في معالجة هذه الوضعية على مراحل، بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية وفق برنامج للتعديل الهيكلي، وتنفيذ إجراءات الخوصصة.

فقد تم وضع ميزانيات عامة على مستوى البنوك، لتشمل جميع أصناف الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، متبوعة بسلسلة من إجراءات إعادة الرسملة وتوسيع الأدوار المصرفية، تشمل تحرير أسواق الصرف فيما بين البنوك ودفع الموارد المالية إعتمادا على عوامل أكثر موضوعية داخل الجهاز بنوك - مؤسسات، واستحداث معايير احترازية تتوافق ومعدلات المخاطرة داخل الأسواق الجزائرية، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي المسجل خلال سنة ٢٠٠٥ «٢ر٥٪» مع تسجيل تطور محسوس للقطاع خارج المحروقات خلال نفس الفترة والذي بلغت نسبته «٨ر٦٪» كما حقق الناتج المحلي زيادة في الحجم بلغت نسبتها «٨ر٦٪» خلال سنة ٢٠٠٣ وهو المعدل الأعلى خلال العشريتين الأخيرتين. وتزامنا مع هذه الوضعية كان من الضروري أن تعتمد الدولة على برنامج موسع للإصلاحات يشمل نظام تحفيزي للضرائب والرسوم الجمركية يشجع على التصدير، دون الإخلال بقواعد التجارة العالمية، على أن تكون الإجراءات الحمائية في خدمة القدرات الإنتاجية المحلية، وتساهم في رفع معدلات الاستثمار الحقيقية التي لازالت دون المستويات المطلوبة.

٤. إن تطوير العلاقات التعاقدية بين البنوك، يساعد على تحديد المركز المالي للمؤسسات التي تتعامل مع الجهاز وفق شبكة موحدة لإدارة نظم المعلومات داخل الجهاز، وأثبتت دراسات الجدوى المتعلقة بمخاطر القروض ونظم تمويل المشاريع داخل النظام المصرفي (Ahmed Bouyakoub, 2001, P.76) أن تحديد الانحرافات المالية لا يكفي لمعالجة أزمة المديونية الداخلية، على أن تتخذ البنوك

قرارات التمويل بناءً على معايير أكثر احترازاً، تأخذ بعين الاعتبار ظروف السوق النقدية، وتضع مخاطر تخفيض العملة وسعر الصرف والمعامل السلبي للسيولة ضمن أولويات تنفيذ برنامج التمويل دون تمييز بين ظروف القطاع العام أو الخاص.

الهوامش

1. **A, Chaker, «L'assainissement et redressement des banque », IN, l'Entreprise et la banque, OPU, Alger, 1993, PP.23-24.**

٢. بعد أن تحصلت الخزينة على مبلغ ٧٧٧,١مليار دج، من موارد تتقيد قروض إعادة الجدولة، بين سنوات ١٩٩٤-١٩٩٩ قامت بإعادة شراء مبلغ ٥٣٣ مليار دج لتطهير القروض غير الناجعة للبنوك بما فيها CNEP، والباقي تم توجيهه لدفع خسائر الصرف الناتج عن القروض الموجهة من طرف البنوك لدعم ميزان المدفوعات بين سنوات ١٩٨٩-١٩٩٠ بطلب من الخزينة في تلك الفترة.

٣. ذلك نتيجة تباطؤ وتيرة الإصلاحات من جهة، وبقاء معدلات النمو الاقتصادي دون المستويات المطلوبة،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

4. **Abdelhamid. K, «Banques Commerciales: Nouveaux Plan Comptable», IN, l'Economie, N°38 , 1997 , P.27.**

٥. تمت الدراسة بإشراف من البنك الدولي، وذلك عن طريق ثلاثة مكاتب دولية، والتزمت الدولة بالحياد لضمن شفافية العملية، وكانت النتائج حافزا لتشخيص وضعية البنوك، وإعادة تمويلها يعد قرارا حاسما قبل إعادة الهيكلة.

6. **Abdoun Rabah, « Bilan du PAS en Algérie 1994-1998, Colloque Bilan PAS et Perspective de l'Economie Algérienne », IN, les Cahiers de CREAD, Juillet 1998.**
7. **Ahmed Ben Bitour, l'Algérie au Troisième Millénaire, Edition Marinor, Algérie1998, p.93-95.**
8. **Ahmed Bouyakoub, l'Entreprise Publique de l'Ajustement Structurelle Vers la Privatisation, IN, CREAD, N°57, 3éme Trimestre 2001, P.76.**
9. **Ali Mamouni, « L'état n'envisage pas de se dessaisir de ses banques », IN, L'économiste, N°23,du 26/11/2001**
10. **Cheib Cherif, « Les Réformes Economiques : Manque de Lisibilité et Rôle du Secteur Financier et des Services », IN, Le Quotidien d'Oron, N°2310, du 19/03/2002,P.7.**
11. **Chrestian d'Alayer, « l'Algérie en Attendant le Changement »,IN, Economia, N°22, Aout-Septembre 2002, P.92.**
12. **Djoudi Karim, « le Refinancement des Banques », IN, Media Banque (Journal Interne de la Banque d'Algérie), N°34, 1998**
13. **Ghernaout, «la Réforme Financière en Algérie: Constat et Perspective à Court Terme», IN, El-Watan, (Quotidienne Algérienne), du 11/03/1998.**
14. **Liberté Economie, « les Textes Législatif Doit Etre Réaménagés », du 25Au 31Mai, 2001, P.4**

15. **Lounis Ahcène, « La Politique Monétaire dans Le Cadre du Transition vers une Economie de Marché Libre, Cas de l'Algérie », Thèse de Magistère en Science Eco, Université d'Alger, 1995/1996, P.161.**

١٦ . صالح م. نصولي، منير راشد ، «تحرير حساب رأس المال في جنوبي البحر المتوسط» ، في : التمويل والتنمية، (واشنطن : صندوق النقد الدولي) ، المجلد ٣٥ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص.٢٦ .

17. **Mohammed Ben Halima, « Le Pratique de Risque des anques Algériennes », IN, Economie, N°12 , Février 1994, P.21.**
18. **Mohammed, Benhalima, La politique du risque des banques Algériennes »,IN, L'économie, N°12, février mars, 1994, P.24.**
19. **Mourad Aït Ouarab, « le Conceil du Crédit et de la Monnaie Autorise la Création de Deux Banques Privées, le Taux de Réescompt Passe de 12à11%, IN la Tribune (Quotidienne Algérienne), le 18/11/1997.**
20. **Patrick Artus, « Quel Est Vraiment le Sens de L'indépendance des Banques Centrales » IN : Macro-économie, N°10, Juillet 1997.**
21. **Revoir l'article sur site web à l'adresse suivante: www.Memberes.lycos.fr/mfdgep/fic/a14.htm.**

٢٢ . تمت الدراسة بإشراف من البنك الدولي، وذلك عن طريق ثلاثة مكاتب دولية، والتزمت الدولة بالحياد لضمن شفافية العملية، وكانت النتائج حافزا لتشخيص وضعية البنوك، وإعادة تمويلها يعد قرارا حاسما قبل إعادة الهيكلة.

٢٣ . يمكن للبنك المركزي من استخدام آلية الاحتياطي الإجباري كوسيلة للرقابة غير المباشرة على التنظيم النقدي، إلا أن هذه الآلية تستوجب دراسات دقيقة للهيكلة المالية الموجودة داخل الجهاز المصرفي، وقياس أثر التنبؤ على المفروضة على كل وحدة من وحداته بما يلائم حجم مواردها المصرفية بسبب تباينها من جهة، والتأخر في الحصول على جميع المعلومات المحاسبية واتخاذ الإجراءات اللازمة، بسبب ضعف هيكلة وسائل الإعلام داخل الجهاز الصرفي.

٢٤ . إن وصول معدلات إعادة الخصم إلى مستويات منخفضة، يشجع البنوك على تخفيض معدلات الفائدة المدينة، والتي ترفع من مستوى القروض الموجهة للاقتصاد وتساهم في زيادة معدلات الاستثمار المنتج.

٢٥ . غير أنه يلاحظ أن ارتفاع عجز الخزينة العمومية سنة ١٩٩٧ ، لتغطية صافي احتياجاتها النقدية شكّل عبئاً إضافياً على التمويل البنكي للاقتصاد فاتجهت القروض الموجهة للدولة نحو الارتفاع بدلاً من الموجهة للاقتصاد ، مما يؤثر على السيولة المصرفية .

٢٦ . حدد القانون الاستثمارات التونسي نسبة ٢٠٪ ، من تكلفة المشروع في شكل رأس مال ، بينما بلغت النسبة في الجزائر ٧٠٪ ونسبة ٣٠٪ المتبقية في شكل قروض بنكية ، بسبب ارتفاع هامش المخاطرة المطبق في السوق المالية الجزائرية .

٢٧ . بلغ توجه البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر ٢ر٢٢٦ مليار دج نهاية سنة ١٩٩٨م ، وهذا مقابل مبلغ ١٥٧ مليار دج المسجلة فقط مع نهاية يونيو ١٩٩٧م .